ص ٧٧). وكان الرأي السائد لدى الاركان العامة، ان حروب اسرائيل المتوقعة ستكون قصيرة وسريعة، ولن تؤثر السيطرة على المياه في حسم نتيجة الحرب. وبسبب ذلك، لم يخصص لسلاح البحرية الاهتمام الكافي، ولم ترصد له الميزانيات الضرورية لتطويره، على غرار صنوف الأسلحة الأخرى.

وأدّت نتائج حرب العام ١٩٦٧، وما أسفرت عنه من احتلال مساحات كبيرة من الاراضي العربية، وطول السواحل التي فرض على الجيش الاسرائيلي مراقبتها وحراستها، والتي امتدت من سواحل لبنان، في الشمال، وصولاً الى البحر الأحمر وخليج العقبة في الجنوب، ونقل قيادة سلاح البحرية من حيفا الى تل ـ أبيب، والدمج العملياتي لسلاح البحرية وسلاح الجو، اضافة الى التطوّرات الملحوظة التي أدخلت على أسلحة البحر العربية، في الفترة عينها، الى ابراز أهمية، وضرورة، تطوير سلاح البحرية الاسرائيلي بما يتلاءم مع الواجبات الجديدة التي فرضت على السلاح.

وفي اطار البحث في تحديد وتطوير سلاح البحرية الاسرائيلي لعقد التسعينات المقبل، في سياق تحديث الجيش الاسرائيلي بشكل عام، برزت المطالبة بتطوير سلاح الغواصات لدى درس مهمات سلاح البحرية، والدور المطلوب منه. وبذلك استؤنف النقاش من جديد بين أطراف المؤسسة العسكرية (الاركان العامة ووزارة الدفاع وقيادة سلاح البحرية) حول الأولويات الواجب منحها للأسلحة المختلفة، ومن ضمنها سلاح البحرية، وخصوصاً دور الغواصات فيه. وقد انحاز كل طرف في الاركان العامة الى جانب السلاح الذي ينتمي اليه، والتقليل من أهمية السلاح الآخر في تأمين «أمن» اسرائيل والدفاع عن «بقاء» الدولة اليهودية.

وفي اطار النقاش، كان الجامع المشترك بين جميع أعضاء هيئة الاركان العامة الاسرائيلية، عدم اعطاء أهمية لدور سلاح البحرية على ساحة عمليات الشرق الاوسط، باستثناء قادة السلاح الذين أثاروا الموضوع الى مستوى النقاش العام في اسرائيل، ورفعوا اعتراضات الى وزير الدفاع لرفض توصيات الاركان العامة، وشدّدوا على ضرورة بناء الغواصات الجديدة، نظراً الى أهميتها في مستقبل الأمن الاسرائيلي؛ بينما رأى قادة الاركان، على لسان نائب رئيس الاركان، الجنرال ايهود براك، أن تأجيل مشروع بناء الغواصات لا يتعلق بأهميتها، وانما بتخفيض ميزانية الدفاع (**هآرتس**، ٣/٤/١٩٨٩). ورأت هيئة الاركان الاسرائيلية، اضافة الى ذلك، انها انفقت مبلغ ٥٨٠ مليون شيكل منذ بداية الانتفاضة، ولم يحصل الجيش على تعويض المبلغ من وزارة المالية، باستثناء الوعود (**دافار**، ٢٦/٣/١٩٨٩).

وكان الاتفاق، في بداية العام ١٩٨٨، ان تبدأ المفاوضات على بناء سفن الصواريخ في الولايات المتحدة، والغواصات في المانيا. وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، انتهى العمل في المشاريع التي كان الجيش الاسرائيلي وضعها لعدة سنوات. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، وفي أعقاب النقاشات حول الميزانية الجديدة للجيش، تبيّن ان ميزانية الجيش لن تتضمّن المبالغ التي طلبها للتعويض عمّا انفقه في محاولات قمع الانتفاضة، وهو ما تسوقه الاركان الاسرائيلية في تبرير اعادة ترتيب الاولويات لديها من جديد.

وتفضل الاركان الاسرائيلية، في اطار اعادة ترتيب الاولويات، انفاق الأموال المتوفرة لدى وزارة الدفاع في مجال تحسين القدرة القتالية للقوات البرية، وتعزيز سلاح الجو الاسرائيلي. ولذلك، رفعت رئاسة الاركان توصية الى وزير الدفاع لتأجيل مشروع بناء الغواصات الى سنوات عدة، والتركيز، في هذه المرحلة، على تطوير نظام التحكم بنيران الدبابات، وتركيب أجهزة رؤية ليلية عليها، لتحسين قدرة الجيش الاسرائيلي على القتال الليلي، وادخال تعديلات على أنظمة وقاية الدبابات وناقلات الجنود المدرّعة من صواريخ م/د، واستثمار مبالغ اضافية في تطوير قذائف الدبابات والمدفعية، والتقدّم في مشاريع مختلفة ترتبط باستخدام العملة الصعبة التي تأتي من المساعدات الاميركية.

وقد اعترض قادة سلاح البحرية على الطريقة التي أُصدرت فيها توصيات رئاسة الاركان، وتوجّهوا الى وزير الدفاع لاحباط مساعي الاركان واعادة تقويم سلّم الأولويات عبر دراسات معمّقة لحاجة الأمن الاسرائيلي.